

هل أدخل مسلمة أهل الكتاب أقوالا من الإنجيل على أنها أحاديث

الكاتب: محمد أبو شهبه



أصل الشبهة

قال صاحب "ضحى الإسلام" ج 1 ص 340 ط أولى: «كذلك أدخل مسلمة أهل الكتاب أقوالاً من الإنجيل دست على أنها أحاديث لرسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وقد مثل الأستاذ "جولدتسيهر" لما دخل على النصرانية في الحديث، بحديث «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» وحديث، قال لنا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي آثَرَ وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ» فقد أخذ مما ورد في إنجيل متى: «أَعْطُوا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ، وَمَا لِلَّهِ لِلَّهِ»، وكذا الإمعان في تفضيل الفقراء على الأغنياء، فإذن هذا نظر نصراني، وقد ورد في الحديث «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهَا بِخَمْسِمِائَةِ عَامٍ» إلى آخر ما قال. ومع أن صاحب "الضحى" ردَّ على أصل الفكرة لكنه سكت عن هذه الأحاديث التي مثل بها، ولم يبين أنها أحاديث صحيحة، فكان من اللازم عليّ - وأنا أرُدُّ الشبهات عن السنّة - أن أرُدَّ ردًّا وافيًا مبينًا أن هذه الأحاديث ليست كما زعم "جولدتسيهر" ومتابعوه، فأقول مستعينًا بالله:

الرد على الشبهة

الإسلام ونقاده بينوا ذلك قبل أن يوجد "جولدتسيهر" ومتابعوه ببضعة قرون، ومن قرأ ما كتبه العلماء المؤلفون في علوم الحديث ومصطلحه، والمؤلفون في «علم الرجال»، والمؤلفون في "شروح الأحاديث"، والمؤلفون في "تخارج الكتب" وما ألفه بعض العلماء الذين لهم بصر بالنقد، كابن كثير، وابن القيم، والذهبي، وشيخهم ابن تيمية وما ألفه الحافظ العراقي، وما ألفه الحافظ ابن حجر يقف على كثير مما بيّنوا أن أصله من الإسرائيليات أو من

غير الإسرائيلية، وقد وزنوا الروايات بميزان دقيق لا يحيف ولا يجور.

قال في " تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: «وربما أسند الواضع كلاما لنفسه كأكثر الموضوعات، أو لبعض الحكماء أو الزهاد، أو الإسرائيليات (1)، كحديث " الْمَعْدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ وَالْحَمِيَّةُ رَأْسُ كُلِّ دَوَاءٍ " لا أصل له من كلام النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وإنما هو من كلام بعض الأطباء قيل: إنه الحارث بن كلدة طبيب العرب ومثله العراقي في " شرح الألفية " بحديث " حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ " قال: فإنه إما من كلام مالك بن دينار، كما رواه ابن أبي الدنيا في " مكايد الشيطان " بإسناده إليه، أو من كلام عيسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، كما رواه البيهقي في " الزهد "، ولا أصل له من حديث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ... (2) وقد قال الإمام ابن تيمية في الحديث المزعوم «مَا وَسِعَنِي سَمَائِي وَلَا أَرْضِي، وَلَكِنْ وَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ» هو من الإسرائيلية، وليس له أصل معروف عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ولكن الذي ننكره عليه وعلى متابعيه أنهم استدلوا بأحاديث صحيحة، ولو أنهم مثلوا بما قبل به العلماء المحدثون النقاد لما كان لنا اعتراض عليهم، ولكن كيف؟! وهم يريدون الإفساد في السنة والتشكيك فيها جملة؟ وهذا هو غرضهم الأول من بحوثهم الاستشراقية.

حالات التشابه بين الأديان

ليس من الإنصاف في شيء أن نقول: إن ما وجد في الدين الإسلامي، ووجد في اليهودية أو النصرانية أن يكون مأخوذا منها، فقد توافق القرآن الكريم الذي لا شك في تواتره، وصونه عن أي تحريف والتوراة والإنجيل في بعض التشريعات، والأخلاقيات والقصص، فهل معنى هذا أنه مأخوذ منها؟ أعتقد أن الجواب بالنفي ومما ينبغي أن يعلم أن الشرائع السماوية مردها إلى الله

سبحانه، وأن العقائد، والفضائل الثابتة، والضروريات التي لا تختلف باختلاف الأزمان، ولا باختلاف الرسائل أمور مقررة في كل دين وصدق الله: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ} (3) وقال: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ} (4) وقال عز من قائل: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ (5) وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ} (6)

لكن هذه الأصول، والفضائل، والأخلاقيات، والضروريات جاءت في الدين الإسلامي أوفى ما تكون وأكمل ما تكون، وأصلح ما تكون لكل زمان ومكان ولما كان الأمر كذلك فليس في العقل، ولا في الشرع ما يمنع أن تتوافق في بعض التشريعات، وفي بعض الأخلاقيات، وما حرف من الكتب السماوية السابقة لم يحرف جميعه. وقد كان القرآن الكريم - بحكم أنه سلم من التحريف والتبديل وتوفرت الدواعي والأسباب لوصوله إلى الأمة الإسلامية كما أنزله الله تبارك وتعالى مهيمنا أي شاهدا على الكتب السماوية السابقة، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه فهو باطل.

مسألة العفو والتسامح

فمثلاً، مسألة العفو والتسامح جاءت بها النصرانية، وأكثر سيدنا عيسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - من الدعوة إليها وذلك ليكون بمثابة التقليل من شأن الظلم، والتعدي على الدماء والأعراض، والأموال التي بلغ فيها اليهود الغاية.

ثم جاء الإسلام الدين العام الخالد فأباح الاقتصاص ومقابلة السيئة بالسيئة، ولكنه إلى جانب ذلك حَبَّبَ في العفو، وفي الترغيب في الصفح عن الإساءة في غير ما آية، فهل معنى هذا أن القرآن تأثر في هذا بالمسيحية في العفو والتسامح؟!

تشريع إخفاء الصدقة

ومن ذلك تشريع إخفاء الصدقة، فهو أمر ليس خاصًا بالمسيحية، ولا غيرها، وإنما هو من الأمور التي تتفق فيها الأديان، فهذا هو الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يقول في القرآن الكريم: {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} (7) فكيف بعد هذا يدعي " جولدتسيهر " ومتابعوه أن ذلك من أثر المسيحية في الإسلام.

تشريع تبجيل الفقير

ومن ذلك تشريع تبجيل الفقير، والتنويه بشأنه ليست مسيحية صرفة كما زعم؛ فالإسلام واليهودية والنصرانية تشترك في ذلك، وقاعدة المجازاة على الأعمال أمر مشترك بين الأديان جميعا وصدق الله حيث يقول: {وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى، أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (8). والفقير والغني في هذا سواء، وقد يبلغ الفقير بصدق إيمانه، وإخلاصه وجهاده بنفسه، وبما قل من ماله ما لا يبلغه الغني، وقد يبلغ الغني الشاكر القائم بحقوق الله وحقوق العباد ما لا يبلغه الفقير، وقد بلغ بعض أثرياء المسلمين من الفضائل، والفضيلة والسبق ما لا يبلغه غيرهم من الفقراء وذلك كالصديق أبي بكر وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف رضوان الله عليهم أجمعين، فالأمر إذا ليس أمر غنى وفقر.

وفي القرآن الكريم آيات ترفع من شأن الفقير ومنزلته عند ربه، قال تعالى في الأنصار رضوان الله عليهم: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْحَ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} (9) وقال تعالى في شأن المهاجرين: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ

يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ {
(10) .

الأحاديث التي ذكرتها جولدتسيهر

وعلى غرار ما جاء في القرآن الكريم جاءت الأحاديث النبوية في " الصحيحين " وغيرهما من كتب الأحاديث والسنن. وإذا كان الأمر كذلك فقد انهار الأساس الذي عليه بنى " جولدتسيهر " ومتابعوه رأيهم، فانهار كل ما مثلوا به، وإليكم بيان منزلة الأحاديث الذي ذكرها للتمثيل لفكرته.

أما حديث «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، فَأَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» فهو جزء من الحديث الشريف «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ ...» وقد رواه الإمامان الجليلان البخاري ومسلم بالأسانيد الصحيحة المتصلة المرفوعة إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (11). وقد أخرجه أيضًا الترمذي في " كتاب الزهد " وأخرجه النسائي في " القضاء " وفي الرقاق " .

والحديث الثاني: حديث عبد الله بن مسعود عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال «سَتْرُونَ بَعْدِي أَثْرَةً وَأُمُورًا تُنْكَرُونَهَا ...» وقد رواه البخاري ومسلم أيضًا (12) وهو حديث صحيح لا مطعن فيه في سنده، ولا في متنه والمراد به تحذير المسلمين من القيام بالفتن والثورات إذا ما وجدوا من الحكام استئثارًا بشيء من أمور الدنيا ومنعهم بعض حقوقهم، أو وجدوا منهم أمورًا ينكرونها مما يتعلق بالدين ما لم يروا كفرا بواحا عندهم فيه من الله برهان كما في الحديث الآخر الذي رواه الشيخان (13) في " صحيحهما "، وَالْأَثْرَةُ بفتح الهمزة والثاء الاستئثار عليهم بحقوقهم أو ببعضها وهي نظرة حكيمة، فلو أن الإسلام أباح القيام في وجوه الحكام والأمراء لأدنى جور لصار المجتمع الإسلامي سلسلة من الدماء، إذ ما من حاكم مهما بلغ من العدل إلا وله

هنات، ثم مَنْ مِنَ الْحُكَّامِ وَالْأَمْرَاءِ مَنْ يَكُونُ مَرْضِيًّا عَنْهُ غَايَةَ الرِّضَا مِنْ كُلِّ الرِّعِيَّةِ؟! وَالنَّاسُ شَأْنُهُمْ كَمَا قَالَ اللَّهُ: {فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ} (14).

والمراد بإعطائهم حقهم، أن يعطوهم ما أُلْزِمَهُمْ بِهِ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ نَحْوَهُمْ مِنْ حَقِّ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ، كَحَقِّ الزَّكَاةِ وَالْخُرُوجِ فِي الْجِهَادِ، وَالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَتَمَكِينِهِمْ مِنْ تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَهُمْ مَا لَمْ يَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَهُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بَرَهَانٌ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " وَالْعَدْلَ وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ " أَي تَسْأَلُونَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُوفِيَ الْحَقَّ الَّذِي لَكُمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا هُوَ مِنْ حَقِّ الرِّعِيَّةِ عَلَى الرَّاعِي، وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ لِاسْتِيفَاءِ حَقِّكُمْ، وَكُلُوا أَمْرَهُمْ، إِلَى اللَّهِ، وَسَيَنْتَصِرُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ، وَيَقْضِي عَلَيْهِمْ.

وهذا المعنى الذي أراده النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنَ الْحَدِيثِ غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ السَّيِّدُ الْمَسِيحُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ قَوْلِهِ: «أَعْطُوا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ، وَمَا لِلَّهِ لِلَّهِ» (15). وَلَوْ سَلَمْنَا أَنَّهُ هُوَ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا مِنْهُ، فَكُلٌّ مِنْ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَالسَّيِّدِ الْمَسِيحِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - نَبِيٍّ يُوحَى إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، وَيَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَوَافَقَتْ فِيهَا الشَّرَائِعُ وَبِحَسْبِنَا مَا ذَكَرْتَهُ أَنْفَا فِي هَدْمِ الْأَسَاسِ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ " جَوْلْدَتْسِيَهْر " دَعَاوَاهُ، وَادْعَاؤَاتِهِ وَأَمَّا حَدِيثُ «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهَا بِخَمْسِمِائَةِ عَامٍ» فَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ قُلْتُ: إِنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ جِدًّا أَنْ تَتَوَافَقَ بَعْضُ الشَّرَائِعِ فِي مِثْلِ هَذَا وَهُوَ تَكْرِيمُ الْفُقَرَاءِ، وَبَيَانُ فَضْلِهِمْ، وَذَلِكَ بِشَرَطِ إِيمَانِهِمْ وَصِلَاحِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ، وَاسْتِقَامَتِهِمْ وَتَحْمِلُهُمُ الشَّدَائِدَ، وَصَبْرَهُمْ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَإِلَّا فَالْأَغْنِيَاءُ الشَّاكِرُونَ مُقَدِّمُونَ عَلَيْهِمْ.

الإشارات المرجعية:

١. الإسرائيليات: هي أقاويل بني إسرائيل التي تلقوها عن علمائهم وكتبهم، وما ذكروه في " تَلْمُودِهِمْ " وقد تُوَسَّعَ فيها فأصبحت تطلق على كل ما دخل الحديث من معارف أهل الكتاب، ومن العلماء من يفرق بين الإسرائيليات والمسيحيات.
٢. " تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي " : ص 187، 188.
٣. [سورة الشورى، الآية: 13].
٤. [سورة الأنبياء، الآية: 25].
٥. المراد بالكتاب الجنس فيشمل الكتب السماوية السابقة.
٦. [سورة المائدة، الآية: 48].
٧. [سورة البقرة، الآية: 271].
٨. [سورة النجم، الآيات: 37 - 39].
٩. [سورة الحشر، الآية: 9].
١٠. [سورة الحشر، الآية: 8].
١١. " صحيح البخاري " : - كتاب الأذان - باب من جلس ينتظر الصلاة وفضل المساجد. " صحيح مسلم " : - كتاب الزكاة - باب فضل إخفاء الصدقة.
١٢. " صحيح البخاري " : - كتاب الفتن - باب قول النبي: سترون بعدي أثره تنكرونها. و " صحيح مسلم " : - كتاب الإمارة - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة، واستئثارهم.
١٣. المرجعين السابقين.
١٤. [سورة التوبة، الآية: 58].
١٥. مما ينبغي أن يعلم أن الغربيين يستدلون بهذا القول على الفصل بين الدين والدولة. وهذا إن جاز وفي غير الإسلام فلن يجوز ذلك في دين الإسلام الذي جاء بكل ما يسعد العباد في دينهم ودنياهم وما من شأن من شؤون الدولة

من معاملات، وسياسات، واقتصاديات، ومعاهدات، وولايات، وزراعات،
وصناعات، وتجارات ... إلا ونجد ذلك مبيناً في القرآن الكريم، أو السنة
النبوية.

المصدر:

١. محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين، ط مكتبة
السنة، ص 52

الكلمات المفتاحية:

#حجية-السنة #السنة-النبوية #دفاع-عن-السنة

تنويه: نشر مقال أو مقتطف معين لكاتب معين لا يعنى بالضرورة تزكية الكاتب أو تبني جميع أفكاره.

<https://murabtin.com>